اى مثل ذكاتها او كذكاتها توجيه لروايتى الرفع والنصب عند الحنفية على طريق اللف والنشر فالرفع عندهم على حذف المضاف وهو مثل اقامة المضاف اليه مقامه والنصب على نزع الخافض وهو كاف التشبيه الجارة للمتعلق باستقر المحذوف تعدى بعد حذفها الى ما كان مجرورها توسعا ويعبر عنه ونحوه باسقاط الخافض والاصل كما قاله بعضهم ذكاة الجنين مستقرة كذكاة امه ثم ذكاة الجنين مستقرة ذكاة امه ثم ذكاة الجنين ذكاة امه اما على رواية الرفع المحرر توجيه للاستغناء عن التاويل المذكور على كلتا الروايتين فبيان بعرب ذكاة الجنين خبر لما بعده انما اعربه خبر الان الاصل المليح هو ذكاة ام الجنين فالمناسب ان يجعل مبتدا وذكاة الجنين خبرا له كما قاله ابو يوسف ابو حنيفة فان الاصل هو ابو حنيفة فهو مبتدا وان تاخر لفظا وان المعنى هنا على التشبيه لاهنا فهذا هو الحامل للشارح على هذا الاعراب وان امكن عكسه على ان معنى ان ذكاة الجنين المطلوبة شرعا هى ذكاة امه لكن تفوت المناسبة المشار اليها بقول الشارح وان ذكاة امه التى اطلقها احلته تبعا لها فحلوهم تسليل للذم فيكفى الصرف تفريع على النفى فى ذبيان المصرف لا ينافيه اورد عليه ان بيان المصرف على وجه الحصر ينافيه لما تقرر فى علم المعانى من ان الحصر انما يستعمل ردا على المخاطب فى اعتقاد غير حكم المتكلم ولا يخفى ان المخاطب انما يعتقد استحقاق غيرهم لا استحقاق جميعهم دون بعضهم وظاهر ان هذا الايراد انما يتم على ان القصر

قصر قلب

قصر قلب والظاهر انه قصر افراد اذ الظاهر انهم لا ينفون استحقاق ما ذكر بل يعتقدون شاركه غيرهم لهم فيها فيما تقرر عندنا اى معشر الشافعية من انه انما يعتق بمجرد الملك ما ذكر اى الاصول وان علوا او الفروع وان سفلوا فالاصل المنقول اى القاعدة المعقولة المعنى والعلة تدل على نفى اجزاء الولدية والعبدية وكان مقتضى ذلك انه لا يصح شرا الفرع اصلا لاقتضائه دخول الولد فى الملك لكن اغتفر ذلك لكونه طريقا فى العتق المتشوف اليه الشارع فهو خطأ بالمد وتشديد الطاء اى كثير الخطأ بخلاف الحنفية اى فانهم قائلون بمقتضاه من التقويم فى كل رحم محرم فلا يحتاجون الى التخصيص فهو السارق بالرفع استيناف فهو ترتيب القطع هو بالرفع استيناف وقوله وهذا اى التاويل فى الترتيب تاويل قريب فهو على ان يجعل شفعا هو اما بمعنى شافع او على بابه فتكون اللام بمعنى مع فهو اى المعظم فيهما تفصيل كلمات الاذان وكلمات اقامة فان فى اول الاذان التكبير اربعا وفى اخره كلمة التوحيد مرة وفى اول الاقامة التكبير مرتين وكذا لفظ الاقامة فى اخرها فهو المريد اداءه اى ما يتبادر منه من تثنية الخ فهو وصرح المهمل اذ لا دلالة له والحذف انما هو لما له دلالة تم تقضى لكن يشكل على قاعدتهم المشهورة من ان السالبة تصدق بعدم الموضوع فهو واما نائبة الشارع اى قطعه المضمر من الكوع معين لذلك فهو قلنا لا نسلم عدم الظهور حاصله ان الاية من قبيل الظاهر والمؤول لا المجمل والمبين فهو اى لاجمال فيها بتوله فيقبل عليه انه يؤدى بان قوله ونحوه فى عبارة المتن بالرفع على انه مبتدا لحذف الخبر فهو فعول او فعل

Cairo University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)